الأهرام

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

مؤتمر الدوحة

مفاجآت التقارير والوثائق الاقتصادية الرسمية

وائل الإبراشى

مؤتمر الدوحة ليس مؤتمرا اقتصاديا ، ولكنه (مؤتمر سياسى يرتدى عباءة اقتصادية)

إن ذلك الوصف ينطبق تماما على المؤتمرات الثلاثة السابقة فى كازابلانكا وعمان والقاهرة

كلها مؤتمرات سياسية .. اهدافها واغراضها سياسية رغم ورش العمل الاقتصادية الشكلية المتعددة

ورغم المصطلحات الاقتصادية وتعبيرات رجال البيزنس الشهيرة التى تنهمر كالمطر فى قاعات الاجتماعات وعلى موائد الطعام

ورغم عشرات المشروعات الاقتصادية التى تقدمها كل دولة .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

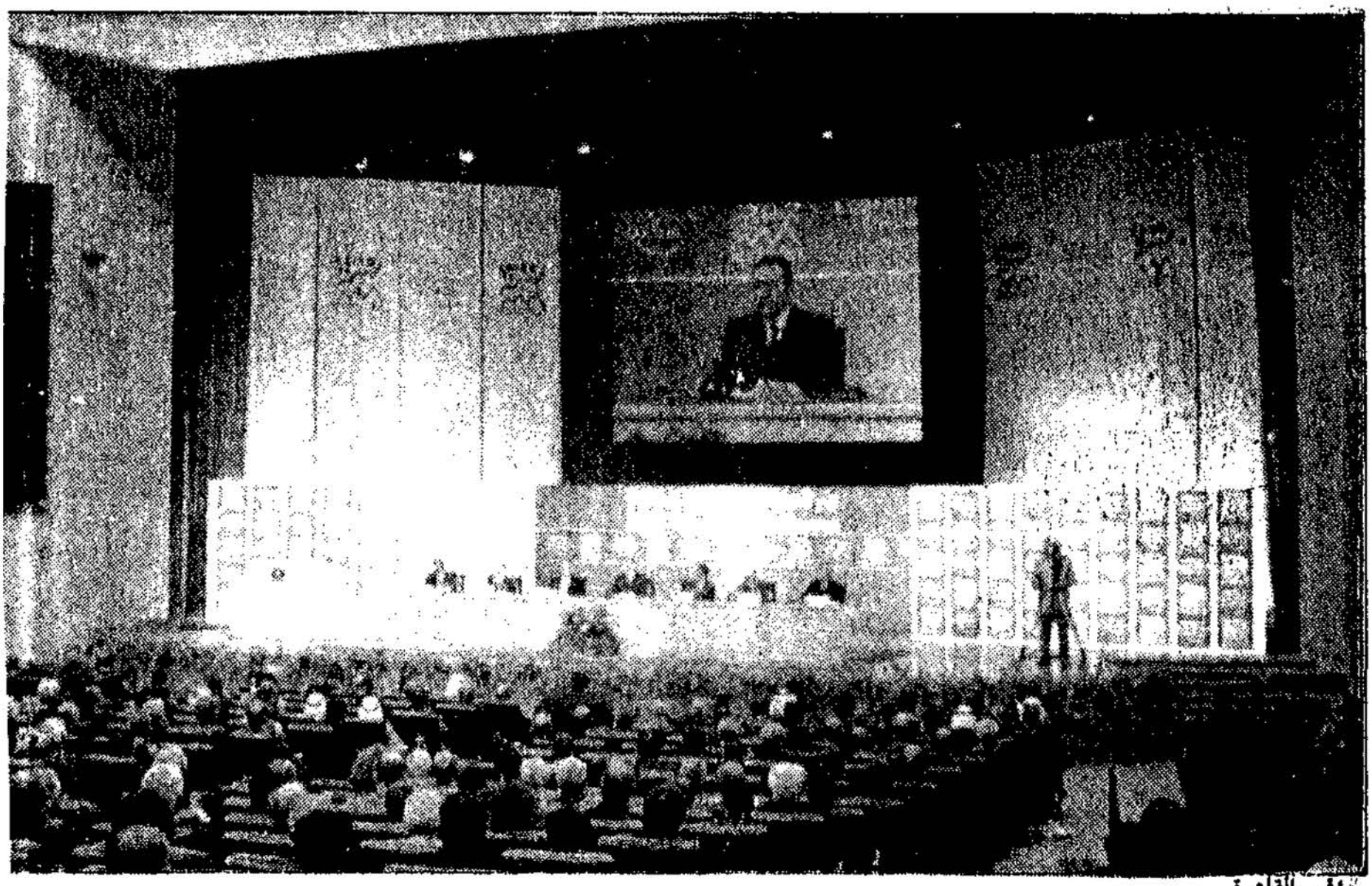

مؤتمر القاهرة

ولقد حضرت المؤتمرات الثلاثة السابقة فى كازابلانكا ثم عمان ثم القاهرة ، واكتشفت ان المشروعات الاقتصادية التى قدمتها كل دولة فى كازابلانكا هى نفسها التى قدمتها فى عمان وهى نفسها التى قدمتها فى القاهرة .. وتاكدت انه لم يتم تنفيذ اى مشروع اقتصادى إقليمى مشترك حتى الآن ... وايقنت من خلال المستندات التى سنعرضها بعد قليل ان جميع اللجان الاقتصادية الهامة التى انبثقت عن هذه المؤتمرات قد منيت بالفشل الذريع وعلى راسها : لجنة تنمية خليج العقبة ولجنة تنمية الساحل الجنوبى الشرقى .

وتاكدت اكثر واكثر ان المسالة عبارة عن (سياسة مع قليل من وهم التعاون الاقتصادى) - واكتشفت - ايضا من خلال الوثائق والمستندات - ومنها تقرير سرى هام مرسل من السفارة المصرية فى إسرائيل بتوقيع المستشار التجارى مجدى فرحات - ان إسرائيل لا تريد ولا تهتم بالتعاون الاقتصادى مع الدول العربية ، وانها اتجهت اقتصاديا وتجاريا نحو اوروبا والولايات المتحدة .. ولكنها فقط تريد ان تستفيد من (وهم التعاون الاقتصادى مع العرب) لتحقيق ثلاثة اهداف :

اولا : تحقيق مكاسب باتجاه التطبيع .

ثانيا : الاستفادة سياسيا من الخلافات العربية التى تتجدد وتزداد قبل واثناء كل مؤتمر اقتصادى مثلما حدث فى قمة عمان ومثلما يحدث مع مؤتمر الدوحة الآن .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بيريز يدخن الشيشة فى مؤتمر عمان

■ وزارة الخارجية : نطمئن الجهات الأمنية لن نوافق على أى مشروع الا بعد الرجوع اليكم

■ تقرير : إسرائيل اتجهت اقتصاديا إلى أوروبا وامريكا ولا تركز على التعاون الاقتصادى مع العرب

ثالثا : ان إسرائيل على استعداد فقط لتحويل ، وهم التعاون الاقتصادى ، إلى مشروعات اقتصادية حقيقية فى حالة ما إذا كانت هذه المشروعات الإقليمية المشتركة تمثل ضررا او تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية لدولة عربية كبيرة مثل مصر أو سورية ، ولعل هذا يفسر اهتمامها الكبير بمجموعة مشروعات الطرق البرية التى تضر بقناة السويس (وسنؤكد هذا التهديد بالوثائق الرسمية ايضا) .

الأمر إذن اشبه بـ « حفلة تنكرية » .. وجوه سياسية ترتدى اقنعة اقتصادية .. واهداف ومناورات سياسية تتستر وراء مشروعات اقتصادية شكلية او « للعرض فقط » .

ليس ادل على ذلك من ان الولايات المتحدة الامريكية التى تستميت من اجل عقد المؤتمر فى موعده تراجعت عن تعهداتها المتعلقة بأهم مشروع اقتصادى إقليمى طرح فى المؤتمرات الثلاثة ، وهو مشروع إنشاء « بنك التنمية للشرق الاوسط » لتمويل مشروعات التنمية فى المنطقة ، وبدأت تتهرب من سداد حصتها الامر الذى عطل إنشاء البنك لدرجة ان البعض وصفه بعبارة (مات قبل ان يولد) .. لا احد جادا فى اى تعاون اقتصادى حقيقى ، والولايات المتحدة تتعامل مع المؤتمر باعتباره مؤتمرا سياسيا يتعاطى فيه الجميع « وهم التعاون الاقتصادى » .

وإسرائيل نفسها هى الوحيدة التى استفادت (سياسيا) من فكرة بنك التمويل حتى قبل إنشائه ، فقد حققت مكاسب سياسة من وراء الخلافات العربية حول إنشاء البنك .

وجاء فى تقرير ارسل إلى وزارة الخارجية من المكتب التجارى فى سفارة مصر فى روما مايلى : تردد الدوائر الاقتصادية فى إيطاليا انه حدث انتقاد شديد من فرنسا إلى إيطاليا لانضمامها لتؤيد الولايات المتحدة فى فكرة إنشاء البنك الإقليمى لتنمية الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، والذى سيكون من اختصاصه تدبير الموارد اللازمة للمنطقة فى الوقت الذى انتقدت فيه السعودية كلا من مصر والاردن وفلسطين بسبب تحمسهم لإنشاء البنك .

وفى كل مؤتمر اقتصادى تحدث ازمة سياسية تطغى على كل المناقشات الاقتصادية ، ففى كازابلانكا حدثت ازمة « القدس » حينما تحدث رابين فى الجلسة الافتتاحية عن القدس باعتبارها عاصمة موحدة ابدية لإسرائيل ، ورد عليه بعنف ، وزير الخارجية عمرو موسى وأيده فى ذلك عاهل المغرب الملك الحسن الثانى ، وغطت هذه الازمة على اعمال المؤتمر .

وفى عمان .. اشتعلت ازمة الهرولة حينما حذر وزير الخارجية عمرو موسى من الهرولة باتجاه إسرائيل ، ورد الملك حسين بعنف ، وزاد وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم [illegible] اشتعالا بهجومه على مصر .. وطغت هذه الازمة على كل الموضوعات الاقتصادية الاخرى .

وفى القاهرة .. غطت قضية الجاسوس الإسرائيلى عزام على اعمال المؤتمر وكانت إشارة مصرية واضحة إلى ان إسرائيل لا تفهم التعاون ولا تعرف إلا لغة التجسس والمؤامرات ، بل إن محاولة تهميش إسرائيل اقتصاديا داخل المؤتمر كان نوعا من العقاب السياسى بسبب سياسات نتانياهو .

وفى الدوحة وضحت الازمة (او الأزمات) السياسية مبكرا .. خلافات عربية عربية ، وخلافات عربية امريكية .

وفى كازابلانكا ـ اول مؤتمر اقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ـ ابدى الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية اندهاشه مما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

يحدث ، وقال لهم : انا مش فاهم حاجة ، كيف تضعون العربة امام الحصان .. إزاى تتكلموا عن تعاون اقتصادى قبل حل المشاكل السياسية .

وفى عمان فجرت اهم ندوة عقدت فى المؤتمر ، وكانت بعنوان : « الشرق الأوسط : هل هو سوق مفتوحة للصفقات ؟ » ، مفاجأة كشفت وهم التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، واثبتت ان المؤتمر حفلة تنكرية سياسية يرتدى فيها الجميع اقنعة اقتصادية .. وكشفت الندوة انه من بين ٥٦ مليار دولار امريكى تم استثمارها عام ١٩٩٤ فى الأسواق الصاعدة فى العالم كان نصيب الشرق الأوسط مليار دولار فقط ، وان منطقة الشرق الأوسط تحتاج لكى تسد حاجتها من الطاقة الكهربائية اللازمة للنمو فقط إلى استثمار مبلغ ٣٠٠ مليار دولار خلال الخمسة عشر عاما القادمة .

وقد سجلت السفارة المصرية فى روما هذه المعلومات فى تقرير لها عن اهتمام الدوائر الاقتصادية الإيطالية بهذه الندوة التى كشفت وهم التعاون الاقتصادى فى المنطقة .. بينما يكتفى الجميع بالحديث عن النوايا الحسنة ، وحينما يتساءل البعض عقب كل مؤتمر اقتصادى : ماذا تحقق ؟ تاتى الإجابة سريعة ووهمية : يكفى ان يجتمع رجال البيزنس ، ويكفى ان النوايا حسنة ، وكاننا يجب ان نطلق على هذه المؤتمرات « مؤتمرات النوايا الحسنة » .

نبدا فى عرض الوثائق :

تقرير رسمى ارسله المكتب التجارى فى السفارة المصرية فى إسرائيل منذ شهر ونصف الشهر إلى وزارات الخارجية والاقتصاد والتجارة ، مضمونه ان إسرائيل اتجهت اقتصاديا وتجاريا نحو الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ، وانها لم تعد مهتمة بالتعاون الإقتصادى مع الدول العربية ، وان علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مصر تضعف وتقل بدرجة كبيرة جدا .

جاء فى التقرير الذى وقعه المستشار التجارى بالحرف الواحد : تعتبر إسرائيل فى مصاف الدول الفنية اقتصاديا والمتقدمة تكنولوجيا ، حيث تعدى متوسط الدخل القومى للفرد فيها العام الماضى مبلغ ١٧ الف دولار امريكى ، وبلغ حجم تجارتها الخارجية السلعية عام ١٩٩٦ حوالى (٤٨,١٢٦) مليار دولار امريكى ، منها صادرات قيمتها (٢٠,٢٩٩) مليار دولار ، وواردات قيمتها (٢٨,٣٢٢) مليار دورلا ، إلا ان نصيب مصر ـ اكبر جيران إسرائيل من حيث المساحة والتعداد السكانى والقاعدة الاقتصادية المتطورة والمتنوعة من تلك التجارة كان متواضعا للغاية ، حيث بلغت صادرات مصر إلى إسرائيل عام ١٩٩٦ حوالى ٢٥ مليون دولار ، مقابل صادرات إسرائيلية لمصر خلال نفس الفترة بلغت قيمتها حوالى ٥٧,٩ مليون دولار بحجم إجمالى اقل من ٨٣ مليون دولار ، اى اقل من ٢,٠٪ من إجمالى تجارة إسرائيل الخارجية ، واضاف تقرير السفارة المصرية : يعتبر الاتحاد الأوروبى الشريك الأكبر لإسرائيل فى تجارتها الخارجية ، حيث بلغت صادراته لإسرائيل خلال عام ١٩٩٦ حوالى (١٥٤٨٣) مليون دولار امريكى ، اى حوالى ٥١,٧٪ من الإجمالى العام للواردات .

فى حين بلغت صادرات إسرائيل لدوله حوالى (٦٥٧٦) مليون دولار امريكى ، اى بنسبة حوالى ٣٢,٦٪ من الإجمالى العام لصادراتها .. وتاتى الولايات المتحدة فى المقام الثانى ، حيث بلغت صادراتها إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩٨١,٦ مليون دولار ـ بنسبة حوالى ٢٠٪ من الإجمالى العام ـ مقابل صادرات إسرائيلية إليها قيمتها (٦٢٨١,٧) مليون دولار ، تمثل ٣٠,٦٪ من الإجمالى العام .. ويتضح من ذلك جليا ان الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة سويا حظيا بحوالى ٧٢٪ من سوق الاستيراد فى إسرائيل مقابل حوالى ٦٣,٢٪ من الأسواق الخارجية للبضائع الإسرائيلية ، ويمكن إرجاع اهم اسباب تلك الهيمنة الأوروبية الامريكية على تجارة إسرائيل الخارجية إلى اتفاقى التجارة الحرة اللذين وقعتهما إسرائيل معهما ، واللذين يسمحان لدول الاتحاد والولايات المتحدة بالتصدير المباشر دون قيود كمية إلى إسرائيل ، ودون خضوع الواردات منها لرسوم جمركية .

ويبدا تقرير السفارة المصرية فى إسرائيل فى تحديد اسباب ضعف الصادرات المصرية إلى إسرائيل كما يلى :

١ ـ الظروف المتذبذبة للعلاقات السياسية بين الدولتين ، وحساسيتها لتطورات العملية السلمية على المسارات الإسرائيلية العربية المختلفة ، وهو ما يؤثر سلبا وبصورة عنيفة وفجائية على استعداد الجانب المصرى للتعامل تجاريا مع شركات إسرائيلية حتى ولو كانت شركات مملوكة للعرب المقيمين فى إسرائيل (عرب ١٩٤٨) ويظهر الاثر السلبى هذا بصورة واضحة على توقف تبادل زيارات العمل لتجمعات رجال الأعمال فى البلدين منذ مارس ١٩٩٦ فى الوقت الذى تتكرر فيه زيارات وفود رجال الاعمال إلى إسرائيل من دول رئيسية منافسة لمصر مثل الصين والهند وجنوب افريقيا وتركيا .

سفارة جمهورية مصر العربية
تل ابيب
المكتب التجارى

رقم : ٩٧/١٠٠
تاريخ : ١٩٩٧/١/٥
مرفقات: (بدون)

السيد الأستاذ / الوزير المفوض التجارى
مدير إدارة المعلومات

تحية طيبة وبعد ...

تحذير : الغاز الطبيعى من روسيا للضغط على مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٢ ـ ظهور شركاء تجاريين جدد لإسرائيل من دول المنطقة ودول شرق اوروبا وامريكا اللاتينية يتمتعون ببعض المزايا الجمركية التى يتمتع بها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ، وذلك من خلال قيام إسرائيل على مدى العامين الاخيرين بالتوقيع على اتفاقيات تجارة حرة مع كل من تركيا والأردن والهند والمكسيك وسلوفاكيا والتشيك وغيرها . ولا يخفى على احد ان الميزة النسبية الاولى التى تتمتع بها مصر فى إطار المنافسة فى السوق الإسرائيلية وهى العمالة الرخيصة نسبيا عالية التدريب تتمتع بها ايضا دول اخرى مثل تركيا ودول شرق اوروبا . وقد دخلت هذه الدول المنافسة بقوة ، مما ضاعف الضغط على القدرة التنافسية لعدد من السلع التصديرية المصرية الرئيسية .

٣ ـ التطبيق الصارم للشروط والمواصفات القياسية الإسرائيلية على الواردات الداخلة إلى إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية على السواء ، وذلك تطبيقا للاتفاق الاقتصادى الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل فى باريس عام ١٩٩٤ ، ويظهر ذلك جليا من عجز المصدرين المصريين عن الوفاء ببعض طلبات الاستيراد التى ترد من الجانب الفلسطينى ، مثلما يحدث حاليا فى إطار المحاولات المصرية المستميتة لإنهاء صفقة للسيارات الـ « Jeep » ـ جيب ـ للشرطة الفلسطينية .

وهنا نتساءل : كيف يقوم تعاون اقتصادى ومصر لا تستطيع إنهاء صفقة سيارات جيب ابرمتها مع الشرطة الفلسطينية .

٤ ـ لجوء إسرائيل تكرارا إلى الإجراءات الحمائية لمواجهة تدفق سلع مصرية ذات ميزة نسبية إلى السوق الإسرائيلية ، وقد حدث عام ١٩٩٦ ان فرضت إسرائيل رسما جمركيا قدره (٨٪) على الواردات القادمة إليها من مصر من مادة الـ « LABS » المستخدمة فى صناعة المنظفات الصناعية حماية للمنتج المحلى لها (شركة داليا للكيماويات) .

٥ ـ تجمد الإطار التعاقدى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ التوقيع على اتفاق الاجارة الحالى عام ١٩٨٠ وعدم اجتماع اللجنة التجارية المشتركة المنشاة فى إطاره بصفة دورية منتظمة لبحث تلك المعوقات وسبل علاجها ، وفى هذا النطاق فإن اللجنة المذكورة لم تنعقد منذ عام ١٩٩٤ على الرغم من ان دورة انعقادها سنوية .

انتهى تقرير السفارة المصرية فى إسرائيل الهام والخطير .

وبالحسابات السياسية والاقتصادية .. وبحسابات فيثاغورث التى تعتمد على البراهين والإثباتات نستطيع ان نتساءل :

ـ إذا كانت إسرائيل لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب كما اثبت التقرير السابق ، وإذا كانت تركز نشاطها التجارى والاقتصادى على الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة ، وبعض الشركاء التجاريين الجدد فى شرق اوروبا ، وإذا كانت المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بالتنمية فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعقد بهدف إدماج إسرائيل اقتصاديا فى المنطقة .. فلماذا تهرول باتجاه إسرائيل ، ولماذا نشجع على عقدها من الاصل ، طالما اننا عاجزون عن توجيهها لخدمة المصالح الاقتصادية العربية .

إن رسالة اخرى ارسلها المكتب التجارى فى سفارة مصر فى تل ابيب فى شهر يونية الماضى إلى الوزارات المعنية تعبر عن ذلك التراجع الإسرائيلى حيث حذرت الرسالة من اتجاه إسرائيل إلى روسيا للحصول على احتياجاتها من الطاقة والغاز الطبيعى ، وجاء فيها : بالإشارة إلى طلبكم بالاحداث الاقتصادية الهامة ذات المردود المحتمل على الاقتصاد المصرى ، اتشرف بالإفادة بان السيد اريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلى والمسئول عن ملف الطاقة سافر امس إلى روسيا الاتحادية بغرض إجراء مشاورات مع نظيره الروسى حول إمكانية قيام روسيا بتموين شبكة محطات الطاقة الكهربائية الإسرائيلية باحتياجاتها من البترول الخام والغاز الطبيعى والفحم الحجرى .

واضاف التقرير : إن المكتب التجارى المصرى فى تل ابيب يعتقد ان هذه المشاورات ماهى إلا محاولة إسرائيلية لكسر الجمود فى المفاوضات الموازية مع مصر والمتعلقة بالحصول على احتياجاتها من الغاز الطبيعى من مصر كما ان إسرائيل سبق ان قامت بمحاولات مشابهة مع كل من قطر وتركيا واليونان وتركمانستان لممارسة ضغط غير مباشر على مصر لحثها على سرعة إنهاء المفاوضات الثنائية على اعتبار ان الغاز الطبيعى المورد إليها من مصر عبر انابيب برية هو البديل الاكثر منطقية والاقل تكلفة بالنسبة لصناعة توليد الطاقة الكهربائية من مصادر حرارية .

إذن إسرائيل لا تنتظر وتبحث عن البدائل الاقتصادية خارج المنطقة ، وتركز على مصالحها الاقتصادية جيدا .

ويكفى ان نكشف ايضا انه رغم العلاقات الوثيقة التى تربط إسرائيل بكل من الأردن وقطر إلا ان تل ابيب هى التى الغت (او على الاقل جمدت) المشروع الثلاثى المشترك بين الدول الثلاث ، والمتعلق ببناء مصنع لتسييل

بلشسين

■ ورسالة رسمية تحذر: إسرائيل اتجهت إلى روسيا للحصول على الغاز الطبيعى

الغاز فى ميناء العقبة ، ويتولى هذا المصنع تزويد إسرائيل والأردن بالغاز المسال من قطر ، إن هذا المشروع ولد فى قمة عمان الاقتصادية والله جدلا وفاتها لان بموجبه كان الغاز المسال القطرى سينتقل عام ٢٠٠١ من قطر عبر البحر إلى كل من الاردن وإسرائيل ، وبموجبه كانت تل ابيب ستحصل على ٧٥٪ من الغاز بينما تحصل عمان على ٢٥٪ فقط .

إلا ان إسرائيل ـ ونحن ننقل هذه المعلومات من احتجاج رسمى اردنى ضد تل ابيب لتجميدها المشروع ـ اكتشفت ان تكلفة نقل الغاز من قطر باهظة ، فعطلت المشروع ، وعقدت المفاوضات مع الشركة النفطية الامريكية التى كانت ستتولى إقامة المشروع .

إن إسرائيل بالتالى تستفيد من الهرولة سياسيا .. ولكنها غير مستعدة لدفع اى ثمن اقتصادى .. هى تستفيد من اللغط والجدل الذى يثار حول كل مشروع اقتصادى إقليمى مشترك ، وتستفيد من حالة الانقسام العربى فى هذا الشان ، وتستفيد من كل شرخ فى جدار الرفض الشعبى العربى للتطبيع مع إسرائيل ، ولكنها (اقتصاديا) تحسب التعاون الاقتصادى بالورقة والقلم ، بالارباح والخسائر ، ومستعدة للتراجع إذا كانت الحسابات الاقتصادية فى غير صالحها .

ومن جانب اخر تتحمس إسرائيل للمشروعات الاقتصادية المشتركة التى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تهدد المصالح الاقتصادية لدولة عربية كبيرة مثل مصر .

إن حماس إسرائيل الشديد لمجموعة مشروعات النقل البرى سببه ان هذه المشروعات تهدد إيرادات قناة السويس .

ومن خلال متابعتى للمؤتمرات الاقتصادية الثلاثة السابقة كنت مندهشا من حماس إسرائيل البالغ للاجتماعات المتعلقة بإحدى اللجان المنبثقة عن هذه المؤتمرات ، وهى لجنة مشروع تنمية الساحل الجنوبى الشرقى للبحر المتوسط ، والتى تشترك فيها مصر والسلطة الفلسطينية وإسرائيل والاتحاد الاوروبى .. وبذلت إسرائيل جهدا كبيرا لإقناع الاتحاد الاوروبى بتمويل المشروع .. ونظرا لاهمية وحساسية المشروع فقد عقدت من اجله ثلاثة اجتماعات داخل وزارة الخارجية اقتصرت على وفود الوزارات المصرية المعنية بالمشروع فقط ، وزال هذا الاندهاش بمجرد الاطلاع على المحضر الخاص باحد هذه الاجتماعات الثلاثة ، والذى عقد منذ عدة اشهر فى مقر وزارة الخارجية وحضره مندوبون وممثلون لوزارات الصناعة والزراعة والرى والنقل والكهرباء والبيئة والخارجية والدفاع والامن القومى .. واكتشفت من خلال محضر الاجتماع ان إسرائيل متحمسة لاعمال هذه اللجنة بسبب اطماعها فى نقل مياه النيل إلى سيناء ، ومنها إلى إسرائيل من خلال هذا المشروع على اعتبار ان سيناء هى الجزء الجغرافى المصرى فى المشروع الذى يدخل بعد ذلك على غزة ثم إسرائيل .

وجاء فى محضر الاجتماع بالحرف الواحد : فجر مندوب هيئة الامن القومى فى الاجتماع مشكلة المياه ، وقال ان هذه المنطقة تعانى من ضعف وندرة مصادر المياه ، وحذر من ان إسرائيل متحمسة لهذا المشروع لتعيد من خلاله فتح ملف نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء ، وهذا الموضوع يدخل فى إطار الامن القومى .

وهنا تدخل ممثل وزارة الرى وقال : نحن نعلم إن إسرائيل تفتح موضوع نقل مياه النيل باستمرار ، ونعلم انها لا ترحب بوجهة نظرنا الرافضة تماما لهذا الموضوع ، ومايمكننا الدخول فيه هو إنشاء مشروعات لتطوير مصادر المياه غير التقليدية ، وتقليل تكلفة الحصول على مياه الرى ، واضاف [illegible] إننا نعلم ان إسرائيل لديها مشروع مشتركة مع تركيا لاستيراد المياه .

ورد السفير رءوف غنيم ممثل وزارة الخارجية : اطمئن الجهات الامنية بانه لن تكون هناك موافقة على اى مشروع قبل استطلاع راى الجهات المعنية ، والجهات الامنية الاخرى كالامن والدفاع وغيرهما ، وانه لا مجال إطلاقا للتفكير فى مشروعات للاستفادة المشتركة من مياه النيل او حتى المياه الجوفية ، واضاف السفير : ولمزيد من الاطمئنان سنطالب باستبعاد موضوع المياه من جدول الاعمال .

وفى نفس الاجتماع حذر ممثل وزارة الصناعة المصرية من ان يؤثر ضعف الكثافة السكانية فى العريش على استفادة مصر من المشروع ، وقال : يوجد عدم توازن فى الكثافة السكانية فى المنطقة التى سيقام عليها المشروع ، وخاصة ان الكثافة السكانية فى غزة ، وكذلك فى اشدود مرتفعة [illegible] بالعريش .

ثم ينبه ممثل وزارة الخارجية إلى ان الفلسطينيين يشعرون بالإحباط لحصولهم على فتات المعونات الدولية ، وان الجانب الفلسطينى فى المشروع لديه رغبة فى تنفيذ بعض المشروعات التى ليس لها اعتبارات اقتصادية كبيرة ، ولكنه يصر عليها لما لها من دلائل لتاكيد الشعور بالسيادة مثل مشروع إنشاء مطار غزة .

وفى انتظار مؤتمر الدوحة يبقى السؤال مطروحا : هل نتخلى عن فكرة إدماج إسرائيل اقتصاديا فى المنطقة خاصة بعد ان كشفت التقارير الرسمية التى اوردناها ان تل ابيب لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب إلا فى المشروعات الضارة بمصالحنا الاقتصادية ؟!■

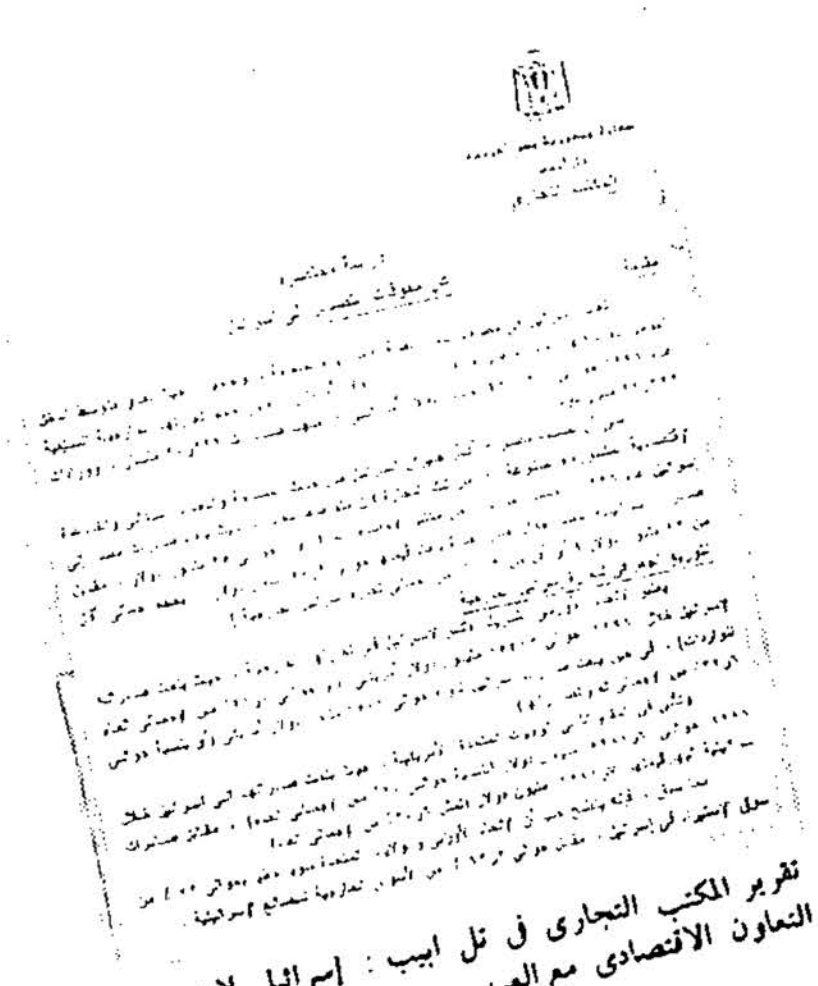

تقرير المكتب التجارى فى تل ابيب : إسرائيل لا تريد التعاون الاقتصادى مع العرب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية